التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/٢٧

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

خدعة عملية السلام (٢\٢)

بقلم هنري سيغمان؛ لندن ريفيو أوف بوكس؛ ٢٠٠٧/٨/١٩

هنري سيغمان: مدير المشروع الأميركي– الشرق أوسطي، عَمِل كمشارك كبير في مجلس العلاقات الخارجية من العام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٦ ، وكان رئيساً للكونغرس الأميركي– اليهودي من العام ١٩٧٨ وحتى ١٩٩٤ .

أما الجدل الإسرائيلي فلطالما دار حول مسألة هي: بما أنه لم يكن هناك من وجود لدولة فلسطينية قبل حرب ١٩٦٧، فإنه ليس هناك من حدود معترف بها يمكن لإسرائيل الإنسحاب إليها، لأنّ الحدود ما قبل ١٩٦٧ كانت مجرد خط هدنة. بالإضافة الى ذلك، وبما أنّ القرار ٢٤٢ يدعو "لسلام عادل ودائم" يسمح "لكل دولة في المنطقة بالعيش بأمان"، فإنّ إسرائيل تتمسك بذلك على أنه يجب السماح لها بتغيير خط الهدنة، إما ثنائياً أو أحادياً، لجعله آمناً قبل إنهاء الإحتلال. وهذا جدل مضلل لأسباب عديدة، لكنه مبدئياً بسبب القرار التقسيمي ١٨١ الصادر في العام ١٩٤٩ عن المجلس العمومي الدولي، الذي رسخ الشرعية الدولية للدولة اليهودية وإعترف أيضاً بالأراضي الفلسطينية المتبقية خارج حدود الدولة الجديدة، بشكل مساو، بصفتها الأرض الموروثة الشرعية للسكان العرب الفلسطينيين، والتي كانوا مخولين تأسيس دولتهم الخاصة بهم عليها، وحدد القرار خريطة حدود تلك الأراضي بدقة كبيرة.

وكان تأكيد القرار ١٨١ على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني مبنياً على أساس قانون مقياسي وعلى المبادئ الديمقراطية التي تمنح حق تأسيس الدولة للأكثرية السكانية (في ذلك الحين، كان العرب يشكلون ثلثَيْ السكان في فلسطين). ولا يتبخر هذا الحق بسبب التأخير والتأجيل في تنفيذه.

وخلال مسار الحرب التي أطلقتها البلدان العربية، التي سعت الى منع تنفيذ قرار التقسيم الدولي، وسّعت إسرائيل حدودها بنسبة وصلت الى ٥٠ بالمئة. فإذا كان من غير المشروع الحصول على أراضٍ نتيجة لحرب ما، عندها لا يمكن أن يكون السؤال حول مقدار الأراضي الفلسطينية الإضافية التي من المحتمل أن تكون إسرائيل قد إستولت عليها، وإنما السؤال هو عن مقدار الأراضي التي حصلت عليها إسرائيل

في مسار حرب ١٩٤٨، التي يُسمح لها بالإحتفاظ بها. ففي الحد الأدنى، إذا كان هناك من "تعديلات" ستُصنع لخط الهدنة ١٩٤٩، فإنّ هذه التعديلات يجب أن تتم على الجانب الإسرائيلي لذلك الخط وليس على الجانب الفلسطيني.

ويبدو واضحاً بأنّ العائق في حل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني لم يكن قلة مبادرات السلام أو مبعوثي السلام. كما أنّ العائق لم يكن العنف الذي لجأ إليه الفلسطينيون في نضالهم لتخليص أنفسهم من الإحتلال الإسرائيلي، حتى عندما كان ذلك العنف يستهدف، وبشكل دنيء، المدنيين الإسرائيليين. ولا يعني ذلك إقرار قتل المدنيين لندرك بأنّ عنفاً كهذا يحدث، عاجلاً أم آجلاً، في معظم الأوضاع التي يتم بها إعاقة وإحباط مسيرة شعب لتقرير مصيره من قِبَل قوة إحتلال.

بالواقع، لم يكن نضال إسرائيل لتحقيق الإستقلالها الوطني أمراً إستثنائياً. فبحسب المؤرخ بيني موريس، فإنّ منظمة الأراغون كانت أول من إستهدف المدنيين في هذا الصراع. ففي كتابه "ضحايا لا ذنب لهم" يقول موريس بأنّ تزايد الإرهاب العربي في العام ١٩٣٧ "أشعل موجة من تفجيرات منظمة الأراغون ضد الباصات والأماكن العربية المكتظة، مما قدم بعداً جديداً للصراع". وفي حين كان العرب في الماضي يُقطعون بضربات صغيرة وهم في السيارات أو على أرصفة المشاة ويتم قذفهم، من وقت لآخر، بقنابل يدوية وزجاجات حارقة، الأمر الذي غالباً ما كان يؤدي الى قتل وجرح قلة من الواقفين على الحياد أو المسافرين"، يتم الآن، "وللمرة الأولى، وضع قنابل هائلة الحجم في مراكز عربية مزدحمة، ليتم بذلك قتل وتشويه عشرات الناس من دون تمييز". ويشير موريس بأنّ هذا "الإبتكار" سرعان ما وجد مقلدين عرب له.

إنّ ما يحدد جهود إسرائيل لجهة الإحتفاظ بالأراضي المحتلة هي الحقيقة التي تقف خلفها حيث أنها لم تكن تعتبر، مطلقاً، أن الضفة الغربية أرض محتلة برغم قبولها الرسمي الصوري بتلك التسمية. فالإسرائيليون ينظرون إلى المناطق الفلسطينية بصفتها "أرضاً يتم التنافس عليها"، والتي لديهم مزاعم بشأنها لا تقل،بالرغم من ذلك، أهمية وقوة عن تلك التي للفلسطينيين، القانون الدولي والقرارات الدولية. وهذه وجهة نظر كانت قد ظهرت صراحة لأول مرة في مقالة إفتتاحية لشارون نُشرت على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز في ٩ حزيران ٢٠٠٢. إنّ إستخدام تسميات يهودا والسامرة الإنجيلية لوصف الأراضي– وهي مصطلحات كان حزب الليكود، فقط، يوظفها بشكل رسمي، لكنها تعتبر الآن ضرورية وواجبة لمناصري حزب العمل الأقوياء أيضاً– ما هو إلا إنعكاس لرؤية إسرائيلية مشتركة. وحيث أنّ رئيس الوزراء الأسبق، إيهود باراك (وهو الآن وزير الدفاع في حكومة أولمرت) يصف بشكل متواصل الإقتراحات التي قدمها حول الأراضي في قمة كامب دايفيد على أنها تعبير عن "الكرم" الإسرائيلي، وليس إعترافاً بحقوق الفلسطينيين، مطلقاً، فإن ذلك ما هو إلا مثال آخر عن هذه العقلية. بالواقع، يبدو أنّ مصطلح "الحقوق الفلسطينية" غير موجود في قاموس إسرائيل.

إن المشكلة ليست بأنّ الفلسطينيين لا يعرفون كيفية إجراء مساومة، كما يدعي الإسرائيليون غالباً (وكان رئيس وزراء آخر أسبق، هو بينيامين نتانياهو، قد تذمر قائلاً، بحسب ما هو مشهور عنه، بأنّ الفلسطينيين يأخذون ويأخذون في حين أن إسرائيل تعطي وتعطي). إنّ هذه قمة غير لائقة أو مقبولة، بما أنّ الفلسطينيين قاموا بالكثير للوصول الى التسوية الأكثر شمولية من بين جميع التسويات عندما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً، بشرعية إسرائيل ضمن حدود الهدنة ١٩٤٩. ومع ذلك التنازل، يكون الفلسطينيون قد تخلوا عن حقهم بأكثر من نصف الأراضي التي كان قرار التقسيم الدولي قد عينها لسكانها العرب. وبالمقابل، لم يتلقَ الفلسطينيون، مطلقاً، أي شيء ذي مصداقية إزاء هذا التنازل الأليم، ومرت سنوات قبل أن توافق إسرائيل على أنّ للفلسطينيين الحق بتأسيس دولتهم في أي جزء من فلسطين. أما الفكرة القائلة بأنه يجب القيام بتعديلات حدودية أكثر على حساب الـ ٢٢ بالمئة من الأراضي المتبقية للفلسطينيين، فهي فكرة عدوانية بعمق بالنسبة لهم، ومفهومة كذلك.

ومع ذلك، فقد وافق الفلسطينيون في قمة كامب دايفيد على التعديلات بشأن حدود ما قبل ١٩٦٧، والتي ستسمح لأعداد كبيرة من مستوطني الضفة الغربية– حوالي ٧٠ بالمئة– من البقاء داخل الدولة اليهودية، مزودين بما تلقوه من أراضٍ مماثلة على الجانب الإسرائيلي من الحدود.أما باراك فقد رفض هذا الأمر. ولإثبات ذلك، كانت مطالبة الفلسطينيين، في الماضي، بحق العودة عائقاً جدياً أمام إتفاقية السلام. إلا

أنّ مبادرة السلام التي أطلقتها الجامعة العربية عام ٢٠٠٢ لا تدع مجالاً للشك بأنّ البلدان العربية سوف يقبلون بعودة رمزية ومحددة بالأسماء للاجئين الى داخل إسرائيل وبأعداد توافق عليها إسرائيل، مع إعادة الأكثرية الساحقة من الناس الى وطنهم في الدولة الفلسطينية أو توطينهم في البلدان التي يقيمون فيها أو بلدان أخرى مستعدة لإستقبالهم.

إنه الفشل الذي يعاني منه المجتمع الدولي الذي عليه أن يرفض (بدل التفوه بالكلام الفارغ) المفهوم الإسرائيلي الذي يقول بأنّ الإستمرار بالإحتلال وخلق "وقائع على الأرض" أمر يمكن ان يمضي الى ما لا نهاية، طالما أنّ ليس هناك من إتفاق مقبول بالنسبة لإسرائيل، التي أحبطت كل مبادرات السلام السابقة وجهود مبعوثي السلام جميعاً. وسوف تلقى الجهود المستقبلية المصير نفسه إذا لم يتم الإنكباب على هذه المسألة الجوهرية والأساسية.

إنّ ما هو مطلوب لإحداث إختراق ما هو تبني مجلس الأمن لقرار يؤكد فيه على التالي:

١) أنّ مسألة إحداث تغييرات ما لوضع ما قبل عام ١٩٦٧ يمكن أن تتم فقط عن طريق التوصل الى إتفاق بين الأفرقاء. فإجراءات الإنسحاب الأحادي لن تلقَ إعترافاً دولياً.

٢) الأساس الخاطئ للقرار ٢٤٢، المكرر بالقرار ٣٣٨ وقرار الهدنة ١٩٧٣، هو عودة قوات الإحتلال الإسرائيلية الى حدود ما قبل ١٩٦٧.

٣) إذا لم يتوصل الأفرقاء الى إتفاق بغضون ١٢ شهراً (سيستلزم تنفيذ الإتفاقات وقتاً أطول بحسب ما هو واضح)، عندها سوف يستدعي الأساس الخاطئ(للقرار ٢٤٢) مساعدة مجلس الأمن. عندها، سيتبنى مجلس الأمن مصطلحاته الخاص به لوضع نهاية للصراع وسيعمل على ترتيب تشكيل قوة دولية قد تدخل الأراضي المحتلة للمساعدة على تثبيت حكم القانون، مساعدة الفلسطينيين في بناء مؤسساتهم، ضمان أمن إسرائيل عن طريق قمع العنف الآتي عبر الحدود ومراقبة تنفيذ الشروط والإشراف عليها لوضع نهاية للصراع.

وإذا ما كانت الولايات المتّحدة وحلفائها يريدون إتخاذ موقف قوي كافٍ لإقناع إسرائيل بأنه لن يُسمح لها بصنع تغييرات على الوضع ما قبل ١٩٦٧ إلا بواسطة إتفاق مع الفلسطينيين خلال مفاوضات الوضع الدائم، فإنه لن يكون هناك حاجة لصيغ سلام معقدة أو وسطاء مشهورين لكي تأخذ عملية السلام طريقها. إنّ الأمر الوحيد الذي بإمكان مبعوث مثل طوني بلير أن يفعله لإرجاع عملية السلام الى مسارها هو قول الحقيقة حول العائق الحقيقي للسلام. وهذا سيكون أيضاً بمثابة مساهمة تاريخية للدولة اليهودية، بما أنّ أمل إسرائيل الوحيد بأمن حقيقي على المدى الطويل هو بالحصول على دولة فلسطينية ناجحة، كجارة لها.